منقارة يرد على الردود على كرامي: لا مصالحة من دون موافقة أهل الضحية

طرابلس - "النهار":

رد الوزير السابق سامي منقارة على ردود نواب في "تيارالمستقبل" على الكلام الذي ادلى به الرئيس عمر كرامي من دارته في بقاعصفرين، فقال: "من الواضح ان لجوء بعضهم، في التعليق على تصريح الرئيس كرامي في شأن قانون العفو عن (قائد "القوات اللبنانية") سمير جعجع، الى التطرق لامور اخرى لا تمت الى الموضوع بصلة، يشكل اكبر دليل على افتقارهم الى ما يبرر موقفهم بتبني اطلاق من ثبت ارتكابهم جريمة اغتيال الشهيد رشيد كرامي في ضوء الاعترافات التي ادلوا بها امام اعلى مرجع قضائي ما زال مضمونها راسخاً في ذاكرة اللبنانيين والتي حالت دون تمكن كبارالمحامين الذين دافعوا عن القتلة من تبرئتهم من الجرم المنسوب اليهم.

اما القول بأن الامر يتعلق بمصالحة وطنية فمتى كانت تصح مصالحة من دون موافقة اهل الضحية؟ ومن لا يعرف انه عندما قبل الرئيس عمر كرامي بتوزير جعجع في حكومته الاولى لم تكن اصبع الاتهام قد وجهت اليه بعد في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رشيد كرامي؟

اما قانون الانتخاب الذي جرت الانتخابات الاخيرة على اساسه فمن لا يعلم ان اقراره لم يكن في عهد حكومة الرئيس كرامي؟ بل على النقيض ان مشروع القانون الذي احالته حكومته على مجلس النواب كان يقضي بجعل القضاء دائرة انتخابية، لكن من لا يناسبهم ذلك حالوا دون اقراره لاجراء الانتخابات على اساس قانون العام 2000، وبذلك ضمنوا الفوز الذي كانوا يسعون اليه على حساب صحة التمثيل.

واخيراً كل لبناني يرى بأم عينيه التدخلات الاجنبية في كل شاردة وواردة منذ السير بقانون الانتخابات الاعرج ثم بتركيب اللوائح الانتخابية وبعدها بتأليف الحكومة وحالياً في صوغ البيان الوزاري، والاعلام ينشر يومياً كل هذه التدخلات، ولكن يا للاسف، ينكرها بعضهم كالنعامة التي تضع رأسها في الرمال".

قنصل الريو في نقابة الصحافة

استقبل امس نقيب الصحافة محمد بعلبكي قنصل لبنان العام في ريو دي جانيرو - البرازيل علي ضاهر، يرافقه عمه الزميل عبد الحافظ شمص. وكان بينهما حديث عن المغتربين في البرازيل "الذين يزيد عددهم على 8 ملايين"، على ما افاد ضاهر، مشيرا الى ان "بعضهم تبوأ المناصب الرفيعة في وطنهم الثاني، وبينهم حكام ولايات وعلماء ورجال قانون واطباء ومهندسون وقادة عسكريون واعلاميون ادوا ادوارا مشرفة في الحقول التي خاضوا غمارها. وهم اليوم ككل يوم يتوقون الى زيارة الوطن الام".

2005072300001-02

النهار ٢٣/٧/٢٠٠٥